



مُذْكَرَة وَطَنِيَّة

لصاحب الغبطة والنيافة

الكاردينال مار بشاره بطرس الراعي

بطريرك أنطاكية وسائر المشرق

الكلي الطوبى

بمناسبة

عيد مار مارون

٩ شباط ٢٠١٤



مُذَكَّرَةٌ وَطَنِيَّة

لصاحب الغبطة والنيافة

الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي

مُقدِّمة



١- في خضم الأزمات التي يمر بها لبنان، وتأثره بما يجري من حوله في المنطقة من تحولات جذرية، نقف اليوم على مسافة ست سنوات من الاحتفال بالمتوية الأولى على إعلان لبنان دولة في سنة ١٩٢٠ ، باسم «لبنان الكبير». كما نجد أنفسنا على مشارف عهد رئاسي جديد، وفي مرحلة دقيقة وصفها البابا فرنسيس بأنها مرحلة مُقلقة، نتيجة صراع سياسي سيؤدي، إذا استمر، إلى المزيد من «الاختلافات التي من شأنها أن تُقوّض استقرار البلاد»^١. والكل يعلم أن إعلان «لبنان الكبير» أنجزته جهود البطريرك الياس الحويك، الذي حمل الى مؤتمر السلام في فرساي، سنة ١٩١٩، أمانى اللبنانيين المشتركة في تحقيق وطن يليق بالإنسان. فلا يسع الكنيسة المارونية المؤتمنة على هذا التاريخ الحضاري، وعلى تراث هذا البطريرك العظيم، كما درجت العادة في الأوقات المفصلية من تاريخنا، وعبر إصدارها مُذكَرات وطنية، إلا أن تُعيد التأكيد على الثوابت التي تؤمن بها، وتطرح الهواجس التي تُراود الشعب، وترسم أُسس المستقبل، وتُحدّد أولويات يتمسك بها اللبنانيون، من أجل مستقبل أفضل.

٢- وقد أرادت الكنيسة المارونية أن تضع هذه المُنكَرة، ونظرها مُتَّجِه نحو سنة ٢٠٢٠، لِتُشَدّد على استمرار فعل

١ - خطاب أمام السلك الدبلوماسي المُعتمد لدى الكرسي الرسولي في ١٣ كانون الثاني ٢٠١٤.



مقدمة

إيمانها ببلبنان، بلدًا مشدودًا إلى المستقبل، أُعطي لأبنائه وعدًا ومهمة، بما أنهم أرادوه وطن الإنسان، «ووطنًا نهائيًا لجميع أبنائه» (الفقرة أ من مُقدّمة الدستور)، ولتؤكد أن الوقت حان لترجمة هذا الإيمان بالتركيز على أسس قيام الدولة، والالتزام بها فعلاً لا قولاً، من كل القوى السياسية في لبنان، لأن الدولة الفاعلة والقادرة والمنتجة، هي التعبير الحقيقي عن الإيمان بالكيان والمشروع اللبنانيين.

٣- ولا تستطيع البطريركية المارونية إلا أن تكون أمينة لتاريخ شعبها وقادتها، وعلى رأسهم بطاركتها العظام، الذين سجّلوا صفحات زاهية من الصمود والمقاومة، رسّخت بالدم والدموع حرية الجبل اللبناني، وكرامة الإنسان فيه. لذا تدعو الجميع إلى التمعّن بطبيعة هذا الوطن، الذي يولد ويتطوّر في استمرار من تجربته التاريخية الطويلة في العيش معًا، على ما قال فيه النبي أشعيا: «أليس بلحظة يتحوّل لبنان جنائن، والجنائن تُعدّ غابا» (أش ٢٩/١٧).

وفعل الإيمان هذا يعني أن الكنيسة تنظر بواقعية، ولكن برجاء أيضًا، إلى المستقبل، على رغم الأزمات التي لم يخلُ يومًا منها تاريخنا، وقد استفدنا من معظمها في السابق لبلورة هويتنا الوطنية.

أولاً : الثوابت الوطنية



١- العيش المشترك

٤- ليست مقولة العيش معاً التي يتمسك بها اللبنانيون شيئاً عرضياً أو شعاراً مرحلياً، إنما هي لبّ التجربة اللبنانية، على رغم بعض التصرفات التي تحدو بالبعض أحياناً إلى الشك في هذه التجربة. وهذه المقولة تحمل مضموناً صريحاً، كان البطريرك الحويك قد ترجمه بعبارات بليغة، يوم حمل مشروع لبنان الكبير باسم جميع اللبنانيين إلى مؤتمر السلام في فرساي في فرنسا (١٩١٩). وقد لخص هذه التجربة بقوله لرئيس حكومة فرنسا: «إسمحو لي (...) بأن ألفت انتباهكم إلى هذه الميزة التي تكشف عن تطوّر عميق عظيم التبعات، وهي الأولى في الشرق، التي تُجلّ الوطنية السياسية محلّ الوطنية الدينية. وبحكم هذا الواقع، ينعم لبنان بطابع خاص، بشخصيّة يحرص على الحفاظ عليها قبل كل شيء. إنه لا يستطيع، وفقاً لمصلحة الحضارة نفسها، أن يُضحّي بها لأيّ اعتبارٍ مادي الطابع.»^٢ إن صلب العيش المشترك هو إذاً الانتماء إلى مشروع حضاري التقى فيه الإسلام والمسيحية، وأتيا به برهاناً على أن الأخوة بين البشر وأبناء الحضارات والديانات المختلفة، ممكنة تاريخياً، وأن الإنسان يحق له الوجود والمشاركة السياسية بعيداً عن أي تصنيف أو أي اعتبار آخر، وذلك بحكم انتمائه إلى وطن يليق به.

وقد أُرسي هذا المشروع الحضاري على ثوابت ثلاث: الحرية، والمساواة في المشاركة، وحفظ التعددية، وهي ثوابت في أساس تكوين الدولة اللبنانية. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن هذه الثلاث هي للبنان بمثابة القلب، وأنها هي التي أعطت لبنان أبعاد خصوصيته التي يحرص جميع اللبنانيين على الحفاظ عليها. وكان التعبير الأبلغ عن هذه الخصوصية إنشاء الكيان اللبناني الذي يحميها، ويتيح لها حمل رسالتها في محيطها.

٢ - خطاب ألقى سنة ١٩١٩.

٢- الميثاق الوطني

٥- لقد أراد اللبنانيون «الميثاق الوطني» شريعتهم السياسية، باعتباره خلاصة تاريخ مشترك من تجربة العيش المسيحي - الإسلامي، وتكريسًا للثوابت الثلاث المشار إليها. لذلك لم يكن الميثاق يومًا مجرد تسويات، أو تفاهات عابرة، يُقبل بها اليوم ويُراجع في شأنها غدًا، أو يُترجّع عنها في أوقات تضارب المصالح والخيارات. ولهذا السبب يُعتبر الميثاق في قاموسنا السياسي حالاً تسبق الدستور وتؤسس له، وهي ناظمة للعمل السياسي وضابطة له. ذلك أن الميثاق هو تعبير عن صيرورة تلاقٍ تاريخي بين مكوّنات الوطن، ومطلق حركة تقود إلى دولة من أجل الإنسان، وحصن ضد السقوط في تناقضات التجربة التاريخية.

٦- وقد عبّر مُنجزو الإستقلال سنة ١٩٤٣ عن مفهومهم للميثاق، بشعار «لا شرق ولا غرب»، الذي لم يُفسّروه على أساس قواعد اللغة «كنفي مزدوج لا يصنع أمة»، بل كارتقاء بالتجربة التاريخية بين المكوّنات اللبنانية، إلى التزام مشترك بهذا الميثاق، أولاً كقاعدة لتأسيس دولة تحقق أمانى اللبنانيين جميعاً وتُبْعدهم عن المحاور والصراعات، بتخلي خصوصياتهم عن الانشداد إلى اعتبارات تتخطى الكيان اللبناني ودولته، وثانياً كأساس لبناء علاقات هذه الدولة مع الخارج، المدعو إلى الاعتراف بخصوصية لبنان، بما هو مثالٌ للعيش معاً بين الديانات والحضارات المختلفة، على «ألا يكون مقرّاً أو مستقرّاً»، بل أن يكون منفتحاً على الخارج، ومتعاوناً معه بما يضمن استقلاله، وبما فيه خير الإنسانية وتقدّمها، بحسب ما جاء في بيان حكومة الاستقلال الأولى.



٣- الصيغة

أولاً: الثوابت الوطنية

٧- ولعل من أهم التطبيقات العملية للتجربة الميثاقية «الصيغة»، التي تُعتبر تجسيداً لحكمة الميثاق في تنظيم المشاركة الفعلية بين المكونات اللبنانية في النظام السياسي وتحقيقها. وقد أتت الصيغة لتعكس التجربة التاريخية التي أثبتت أن لبنان لا يقوم إلا بجناحيه المسلم والمسيحي. والصيغة لم تَقُمْ يوماً على مقاييس العدد. وكما يقول أحد حكمائنا: «التجربة اللبنانية قرّرت أولاً وجود وطن، ومن ثم غاصت في التفاصيل الأخرى للتجربة اللبنانية». واعتُبر ذلك مُسَلِّمة تاريخية كرّستها التنظيمات التي وُضعت للبنان منذ المتصرفية، حتى سنة ١٩٤٣، وصولاً إلى مؤتمر الطائف سنة ١٩٨٩. حتى أن دستور الجمهورية الأولى، كما يُقال، عندما أقرّ إزالة الطائفية بعد حين، لم يتعرّض للتمثيل الطائفي في المجلس النيابي لاعتباره مُكرّساً للخصوصية اللبنانية، وربط إزالة الطائفية في وظائف الدولة والحكومة بشرط عدم المساس بالعدالة والوفاق، وبعدد جلب الضرر على الدولة. أي أن الميثاق يعلو كل تدبير سياسي أو إداري، وقد أكدت على ذلك مُقدّمة الدستور اللبناني الراحل. ومن الأهمية بمكان في هذا المجال، الإشارة إلى أن الحرية والتعددية التي نَعِمَ بهما لبنان، لم تأتيا من داخل الطوائف بذاتها، بل من الفكرة التأسيسية التي قام عليها المشروع اللبناني، والتي أمّنت التوازن والتشارك بين المكونات اللبنانية.

٨- إن ما أنجزه اللبنانيون معاً، في زمن التأسيس، من ميثاقية وخبرة دستورية وسياسية، خُلق بأن نفخر به، وبأن نستعيده في هذا الزمن الدقيق الذي يعيشه لبنان والمنطقة. وهو يصلح لأن نستلهمه في حياتنا الوطنية، وفي خياراتنا السياسية، كي نتلافى ما قد يُعرّض جوهر التجربة التأسيسية لانتكاسات خطيرة تُقوّضها من الداخل، ونُراكم عليه في تطلّعنا نحو المستقبل.

ثانيًا : الهواجس الراهنّة



١- هاجس الوضع الراهن

ثانيًا: الهواجس الراهنة

٩- لقد بلغ الوضع الراهن مرحلة الأزمة المصيرية، وهذا لا يخفى على أحد. والكنيسة المارونية التي كانت رائدة في التزامها «القضية اللبنانية» على مر العصور، لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج مما يُهدّد مستقبل لبنان. والتزامًا منها بهذه القضية، عقدت بعد الحرب اللبنانية، مجملًا مارونيًا (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، أجرت خلاله مراجعة عامة لكل حياتها ورسالتها، ومن ضمنها الموضوع الوطني. ورأت في الخلاصة أن ما يُتخذ التجربة اللبنانية، هو مضي اللبنانيين قدمًا في استكمال إنجاز بناء الدولة، طبقًا وفقًا للميثاق والدستور. وحرصًا منها على هذا الأمر، أعدت أيضًا «شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصية لبنان»، تعمّقت فيها في هذا الموضوع وأقرّت توجّهات واضحة للمستقبل. وقد شكّلت هذه النصوص نوعًا من جرس إنذار مبكر، حيال ما آل إليه الوضع الداخلي اللبناني الذي يذهب مذهبًا مقلًا.

١٠- فعلى اللبنانيين أن يعوا أن أي مشروع وطني لا يمكن أن يتجذّر في الواقع، إلا إذا أنتج دولة عادلة وقادرة ومُنتجة، في كيان مُستقرّ يخدم الإنسان... وإلا، يكون المشروع الوطني غير قابل للتطبيق، والكيان دائم الإهتزاز، والمواطن في مهب الريح. ومن نتائج هذا المنزلق الخطير، بروز «الأمن الذاتي» الذي يُعلّل مُبرّر وجوده بعجز الدولة عن الوقوف في وجه المخاطر الحيوية، فيُبيح لنفسه حق الدفاع عن ذاته... وعندئذٍ ينجرّ القوي إلى فرض خياراته على الآخرين، فتبدأ المواجهة في الداخل، ويلجأ كل فريق إلى الاستقواء بالخارج، فتدخل البلاد صراع المحاور. هذا هو هاجسنا الأكبر الذي يحكم على لبنان بحالٍ من العجز السياسي الخطير، الذي لم يعرفه في أحلك الظروف التاريخية. لذا نُحذّر جميع اللبنانيين، ولاسيما المسؤولين السياسيين، من استمرار التفرد والتعنّت والطمع بالسلطة، فذلك سيأخذ لبنان نحو الهاوية.

٢ - قضايا متّصلة

من أبرز القضايا المتّصلة بهذا الهاجس:

١١- أولاً، عدم الوضوح في تحديد «المصلحة الوطنية المشتركة العليا» والالتزام بها، مما يؤدي في الغالب إلى ممارسة سياسية تنجح إلى المحاصصة ودوائر النفوذ، بدلاً من تحقيق العدالة احتراماً للميثاق ومنطق الدولة. لذلك برز اليوم عندنا الصراع على تنازع السلطة على حساب الميثاق، وتعطيل الدستور لصالح صراع القوى، وشلّ الدولة من جراء لعبة تجاذبات المحاور الخارجية.

١٢- ثانياً، تكبيل المؤسسات الدستورية وrehنّها بخيارات الأفرقاء الذين يدّعي كلّ منهم بأن خياراته هي المنجّية. فليس من المنطق بمكان أن يتغنّى اللبنانيون بأن لديهم ديمقراطية ودستوراً ومؤسسات، وهم في معظمهم يناقضون الديمقراطية لصالح الإستقواء، ويُعلّقون الدستور رهناً بحسابات ذاتية أو قنوية، ويُعطّلون المؤسسات باستغلالها كلّ على هواه. وقد طغى على الحياة السياسية عندنا استغلال مُبرّح «للمدّيمقراطية التوافقية»^٢، التي لم تُستكمل بعد في هيكليتها وإجراءاتها، والفرق في «تصرفات واستراتيجيات» تُمليها عوامل لا صلة لها بانتظام الدولة ومصلحة الكيان اللبناني، مما أدى إلى عجز اللبنانيين عن إيجاد الحلول داخلياً، وحاجتهم الدائمة إلى ناظم خارجي يبتدع لهم التسويات.

١٣- ثالثاً، عرقلة تكوين السلطة. ومن النتائج الخطيرة لتكبيل المؤسسات الدستورية تحويل الاستحقاقات الدستورية بمهلها أزمت وجودية، بدلاً من أن تكون فرصاً للديمقراطية من أجل تداول سُلّس للسلطة، وكأننا أمام صراع آلهة في الأساطير اليونانية. وخير مثال على ذلك: عدم التوصل إلى اتفاق على قانون انتخابي عادل، وعدم إجراء الانتخابات في موعدها، مما أوصل إلى تمديد للمجلس النيابي، وعدم

٣ - المجمع الماروني، النص ١٩: «الكنيسة والسياسة». ف ١٩.



التمكّن من تشكيل حكومات في مهل معقولة، والتخوُّف من إحداث فراغ في رئاسة الجمهورية.

١٤- رابعًا، إقحام لبنان في قضايا الجوار من دون التبصُّر في ما يعود به ذلك على الوطن وتركيبته. ويبدو أن المبدأ الميثاقي «لا شرق ولا غرب»، بما يعنيه من عدم الالتحاق بمحاور، لم يعد يحكم تحركات بعض الجهات اللبنانية نحو الخارج. فهل فقد اللبنانيون الثقة بتجربتهم حتى يتخلَّوا عن دورهم سفراءً للتجربة اللبنانية، يحملون رسالتها إلى الدول التي تحتاج إلى نماذج تعايش بين الحضارات والأديان، وإلى دساتير تُكرِّس حق الجميع بالمشاركة السياسية الفاعلة، لا الصورية أو الوهمية؟

٣- حياد لبنان

١٥- تبرز هنا أهمية قضية حياد لبنان الإيجابي التي تُبرهن بالفعل عن الإيمان بالتجربة اللبنانية. إننا نعي ما يقوله البعض بأن حياد لبنان اليوم يُضِرُّ بمصالحه العليا، لأنه بذلك يعزل نفسه عن الحضور إلى طاولة الحل في المنطقة. إلا أننا نؤكد مجددًا أن الحياد هو أنجع الطرق للحفاظ على التعددية في البلدان المُركَّبة، كما أظهرت ذلك تجارب التاريخ. كما أننا نجزم بأن حياد لبنان المُركَّز إلى قوته الدفاعية بدعم الجيش وسائر القوى الامنية، والمُلتزم بقضايا الأسرة العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية، وتلك المتعلقة بالعدالة، والعيش معًا، والتنوُّع في الوحدة، وحقوق المواطنة، وبناء السلام، يُشكِّل حاجة للمنطقة تفرض وجوده. وكي يتمكّن لبنان المحايد من تأدية رسالته، يجب أن يكون قويًا للدفاع عن نفسه ولخدمة محيطه. وإلى أن يستطيع استكمال مسيرة هذا الحياد، يجب العمل على تحييده عن الصراعات بين المحاور الإقليمية والدولية، كما نص عليه «إعلان بعيدا» الذي يُعتبر خطوةً مهمّةً على هذا المسار، وعدم السماح باستعماله مقررًا أو ممرًا أو مُنطلقًا لأي عمل من شأنه أن يُورِّطه في هذه الصراعات أو في أزمات تتنافى وخصوصيته، والتوصُّل إلى الاستراتيجية الدفاعية الوطنية المنشودة التي تُمكن لبنان من استرجاع أراضيه وحماية حدوده.

ثالثاً : أسس الإنطلاق نحو المستقبل



ثالثاً: أسس الإنطلاق
نحو المستقبل

١٦- تجاه كل ذلك لا بد للبنانيين من وقفة وجدانية يطرحون فيها على أنفسهم السؤال التالي: أي مستقبل يريدونه للبنان، وعلى أي أسس؟ وهو سؤال يعني أيضاً العهد الرئاسي الجديد الذي سيقود لبنان إلى الإحتفال بالملئوية الأولى على قيام لبنان الكبير.

١ - المصلحة الوطنية العليا

١٧- إن الكنيسة المارونية الحريصة على ما أنجزه اللبنانيون معاً منذ إنشاء لبنان الكبير وحتى هذه اللحظة، ترى أن الخروج من الأزمة الراهنة لا يكون إلا بالعودة إلى المصلحة الوطنية العليا على أسس الميثاق والدستور، لأن لبنان، إما أن نُنجزه معاً أو لا يكون. ويحتاج ذلك إلى حوار شفاف وصريح يُقضي إلى سلام داخلي حقيقي، وإلى تحديد الأولويات للنهوض بلبنان. وهاتان المسؤوليتان مُلقاتان أيضاً على عاتق رئيس الجمهورية الجديد، الذي يُعدّ انتخابه ضرورة للبنان، كي يظهر لذاته وللعالم أنه بلد يحترم ديمقراطيته في تداول السلطة، وأنه حريص على دستوره.

٢ - الحوار الداخلي

١٨- كي ينجح الحوار الداخلي في ترسيخ سلام حقيقي، يجب أن يحصل في إطار المؤسسات إستكمالاً لهيئة الحوار الوطني، وأن تحكمه آليات الديمقراطية التوافقية التي تنطلق من أسس الميثاق والدستور، حتى تأتي نتائج الحوار مُلزِمة وهادفة إلى ما فيه خير لبنان، كل لبنان، وكل اللبنانيين.

من هنا ترى الكنيسة المارونية الحاجة إلى إعادة التمسك بأساسية الميثاق والدستور، لأن لبنان مَرَكَب لا يمكنه التحكُّم بالرياح إلاّ بسارية وشراع.

٣ - التأكيد على الميثاق

١٩- الميثاق روح وعهد، تُجسِّده صيغة عقد مُلزِمة، في كيان ودولة. والتأكيد على هذا الميثاق يُحتم:



ثالثاً: أسس الإنطلاق
نحو المستقبل

أولاً، العودة إلى جوهر الميثاق في صون الحرية بتكامل إنساني بناءً، وتفاعل فكري وثقافي مُنتج، وإغناء مُتبادل، والتزام بجوهر الصيغة، التي هي تعبير عن مشاركة الجميع في بناء وطن مُوحد، وهوية وطنية جامعة يشعر الجميع بأنه معني بها، وتعنيه لأنها تنظر إليه من خارج منطق الأعداد. بهذه العودة إلى الجوهر نُقفل باب الاستقواء بالخارج، والتفرد في الداخل، والمُس بالسيادة الوطنية، ونُعطي رصيдаً لتجربتنا التاريخية، يحترمنا الغير لحرصنا عليها وتمسكنا بها.

ثانياً، التمسك بأبعاد صيغة «لا شرق ولا غرب»، وهي صيغة رُسمت تجاه الخارج وعلاقة لبنان به، فإن تجديد التمسك بالميثاق يعني أيضاً التمسك ميثاقياً ودستورياً بحياد لبنان كما وصفناه سابقاً، حياداً إيجابياً، يخدم خصوصية لبنان كعنصر حيوي لنجاح التجربة اللبنانية، وكحاجة حضارية وقيمة مضافة للمنطقة والعالم.

٢٠- ويُحتم ذلك على لبنان:

خدمة محيطه المشرقي والعربي، وتبني قضاياها المُحققة، وإنماء علاقات التعاون مع بلدانه، ومساعدتها على صناعة السلام واحترام حقوق الإنسان، وصون الحريات وإدارة التعددية، مع الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وبكل شأن إنساني.

إصرار لبنان على أحقية القضية الفلسطينية، وبالتالي حق الفلسطينيين بالعودة الى أرضهم، وإنشاء دولة خاصة بهم على ترابهم الوطني، وبالتالي رفض لبنان أي شكل من أشكال التوطين الفلسطيني على أراضيهِ، وفقاً لما جاء في مُقدمة دستوره.

وجوب إحلال السلام في سوريا بسرعة، ومساعدة أبنائها على تقرير مصيرهم بحوار نزيه في ما بينهم، وتأمين الاستقرار فيها حتى يعود

أبناءؤها النازحون إلى ديارهم مُكرَّمين أعزَّاء وسالمين. وفي سرعة إحلال السلام وعودة النازحين مصلحة لبنانية حيوية.

الإنفتاح والتواصل: تفعيل دور لبنان في العالم العربي الذي ينتمي إليه، وتعزيز تفاعله مع المجتمع الدولي، ثقافياً وتجارياً واقتصادياً، بروح الصداقة وتبادل قِيَمِ الحداثة والتراث، عبر اللبنانيين المنتشرين، وعبر الدولة اللبنانية ومؤسساتها. إن استقرار لبنان في الداخل مُرتبط برسائله ودوره في حفظ السلام وبناء الدول الديمقراطية حوله، لذا عليه التمكن لممارسة هذا الدور بفعالية! وهي مناسبة لإعادة تأكيد الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية، ولا سيَّما بالقرار ١٧٠١، والإعراب عن التقدير الخاص لقداسة البابا فرنسيس والكرسي الرسولي على رعايتهما ودعمهما المستمرَّين للبنان ورسائلته، وعن الشكر للدول المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية في لبنان.

٤- التأكيد على صون الدستور والتقيُّد به

٢١- الدستور يُترجم روح الميثاق، ويضمن حقوق المواطنين وواجباتهم، وينظّم تكوين السلطة وممارستها وتدوالها وعمل المؤسسات فيها. والتقيُّد بالدستور يُحتّم:

أولاً، الحفاظ على المكتسبات الدستورية من حريات شخصية، ومدنية الدولة، وديمقراطيتها، وضمانة مشاركة المكونات كلها، والإنفتاح على التطوير انطلاقاً من الدستور. ويكون ذلك بتعزيز منطق احترام الدستور والقانون. عملياً، لا بد من حراسة هذه القِيَم المؤسسة للوطن عبر تطبيق المُناصفة الفعلية في المشاركة المسيحية – الإسلامية في الحكم والإدارة، وعلى المساواة في الحقوق والواجبات.

ثانياً، الإلتزام الجدي ببناء الدولة العادلة والقادرة والمُنتجة



ثالثاً: أسس الإنطلاق نحو المستقبل

من خلال: حفظ السيادة، وحصرية القوة العسكرية في يد الشرعية، باستكمال بناء جدي لجيش عصري، مُجهَّز بالعتاد والأسلحة المتطورة الهادفة، وتقوية قوى الأمن وسائر الأجهزة الأمنية؛ ومن خلال حماية استقلالية القضاء وحرمته، ودعم هيئات الرقابة وتفعيلها، وفرض سلطة القانون على الجميع من دون أي استثناء أو تمييز؛ ومن خلال ضبط التدخل السياسي الزبائني في الإدارة، لئلا يشلَّ عمل المؤسسات ويُعطى المحسوبيات والفساد؛ ومن خلال تعزيز الاقتصاد وإيجاد فرص عمل للمواطنين. فالدولة العادلة والقادرة والمنّجة هي المساحة المشتركة لالتقاء اللبنانيين، وتوطيد الوحدة اللبنانية المُحرّرة من الرهانات على الخارج، والمُحصّنة ضد التدخل الخارجي، والضامنة للوحدة الوطنية في التنوّع.

ثالثاً، الإلتزام بتفعيل عمل المؤسسات الدستورية وانتظامها وعدم تعطيلها، لأن في ذلك دلالة على مستوى تقدّم الدول في الديمقراطية، وعلى نضوج الشعوب فيها، وأفضل السبل للحفاظ على الاستقرار والسلام الداخليين، وخصوصاً الحرص على الخير العام وحقوق المواطن، وهما الهدف الأساس من إنشاء المؤسسات.

رابعاً، إنفتاح لبنان على قوة أبنائه في الانتشار، كامتداد فعلي لثروة لبنان الإنسانية والحضارية، وشد الروابط الوطنية مع المنتشرين في كل ما يؤول إلى خيرهم وكرامتهم، والعمل على منحهم حقهم في الإقتراع، وعلى إقرار قانون استعادة الجنسية، والتعاون معهم في حمل القضية اللبنانية والعربية إلى مجتمعاتهم.

خامساً، يبقى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، كرئيس للدولة وحامٍ للدستور، من ضمن المهلة المُحدّدة دستورياً وخارج أي جدل دستوري، الشرط الأساس والذي من دونه لا حضور للدولة ولا انطلاق نحو المستقبل.

رابعًا : تحديد الأولويات



٢٢- من كل ما تقدّم في شأن الثوابت الوطنية والهواجس الراهنة وأسس الإنطلاق نحو المستقبل، نُحدّد الأولويات التالية برسم جميع اللبنانيين، ولاسيما المسؤولين من بينهم:

أولاً، إستكمال بناء سلطة الدولة داخلياً وبسطها على كامل الأراضي اللبنانية، والمساعدة على تحفيز القوى السياسية اللازمة لإدارة الحكم، ولإعادة بناء الدولة ومؤسساتها المركزية، والحرص على الدستور، وفصل السلطات، واحترام حرمة القضاء، مع ما يستوجب ذلك من دفع لاتخاذ القرارات الحازمة والتدابير الاستثنائية، بحكمة وصلابة.

٢٣- ثانياً، وضع قانون إنتخابي نيابي جديد وفق الميثاقية اللبنانية، بحيث يُترجم المشاركة الفاعلة في تأمين المناصفة الفعلية، والاختيار الحر، والمساءلة والمحاسبة، ويؤمّن التنافس الديمقراطي، ويُغني فرض نواب على طوائفهم بقوة تكتلات مذهبية.

٢٤- ثالثاً، إقرار اللامركزية الإدارية الموسّعة وتطبيقها، لأنها تؤمّن إدارة أفضل للتنوّع في الوحدة وتُعزّز المشاركة المحلية، وتُعطي المناطق صلاحيات أوسع، مع ما تقتضيه من تمويل مواز وإيرادات مناسبة. وهذا أيضاً منحى عالمي نراه اليوم حتى في أشد البلدان مركزية.

٢٥- رابعاً، إستكمال تطبيق اتفاق الطائف، والنظر في ما يجب إيضاحه أو تفسيره أو تطويره في ضوء التجربة المعاشة، بما في ذلك صلاحيات رئيس الجمهورية، لسدّ الثغرات الدستورية والإجرائية التي ظهرت في تجربة ممارسة الحكم منذ هذا الإتفاق، بغية تحقيق ما يتطلبه الدستور من رئيس الجمهورية كرئيس للدولة، تأميناً لاستقرار النظام، وانتظام عمله الطبيعي، وتلافياً لتعطيل آلة الحكم أو انتقال السلطة، والعمل على تطبيق الإصلاحات السياسية كي تشمل المؤسسات الأخرى لحسن سيرها، ومن ضمنها مجلس الوزراء والمجلس النيابي ومراجعة بعض المهل المفتوحة في مسائل الحكم المهمة.

٢٦- خامساً، تأليف حكومات كَفِيَّة، تعتمد خططاً ولا ترتجل السياسات والحلول، وتلتزم ببياناتها الحكومية، وتنهض بالاقتصاد الوطني وتُحقّق المساواة والعدالة الاجتماعية، وتُكافح الفقر والبطالة، وتُقفل نهائياً ملفّ التهجير، وتضع خطة لمعالجة الدّين العام وعجز الدولة عن إيفائه، بما أنهما مصدرًا خطر جسيم على الوطن وحرية قراره واستقراره الاجتماعي؛ وتُقدّم قوانين لحكومة جيدة للإعلام، تُحافظ على حرّيته المسؤولّة، وتُساعد على تأكيد استقلاليتها، عبر التمويل الذاتي بوسائل مُعلّنة وشفافة.

٢٧- سادساً، الإهتمام بالشباب الذين هم ثروة البلاد الكبرى والقوة التجديدية في المجتمع والكنيسة، بحيث تتوافر للشباب ثقافة علمية ومهنية مع تربية إنسانية وأخلاقية واجتماعية تُهيّئهم للاشتراك الواعي في القرارات الوطنية، وللانخراط في وظائف القطاع العام، بذهنية جديدة وتطلّعات بعيدة؛ وتتأمّن لهم فرص عمل وفقاً لمهاراتهم وكفاياتهم، مما يُتيح لهم البقاء في وطنهم وتحفيز الإبداع على أرضه وتأمين مستقبلهم فيه وإنشاء عائلة، ويفتح أبواب الرجاء أمامهم بمستقبل أفضل وبتحوّلات ممكنة.

٢٨- سابعاً، تعزيز مساهمة المرأة في المسؤوليات العامة ومشاركتها في الحياة السياسية، بما لها من حقوق وطاقات وما لديها من حيوية وانفتاح وصدق في مقاربة المواضيع، ومن حسّ اجتماعي لاستدراك المشاكل الانسانية والتربوية والصحية والبيئية.

٢٩- ثامناً، تحفيز المواطن على ممارسة واعية لحقوقه الديمقراطية، وواجباته تجاه مستلزمات بناء الدولة. وحسّه على الإهتمام بالشأن العام الواسع الأرجاء، ولا سيما بالشؤون التي تعنيه مباشرةً، فيُصوّب العمل السياسي ولا يبقى شعارات سرعان ما تتبخر.

٤- شرعة العمل السياسي، ص ٣٣

٥- المرجع نفسه، ص ٣٤



٣٠- تاسعاً، العمل على إصلاح إدارة الدولة وتحديثها باعتماد الكفاية العلمية والأخلاقية، واعتبار محاربة الفساد أولوية مطلقة، لأنه مُعطّل أساسي لقيام الدولة.

٣١- عاشراً، تعزيز إسهام لبنان في عملية خروج العالم العربي من مخاضه الراهن، بحثاً عن أنظمة سياسية معاصرة تليق بإنسانه وبعراقة تراثاته، وتُقوّي حضوره الإيجابي في عالم اليوم. فـلبنان، بحكم أصالة هويته وفراة تراثه، قادر على أن يكون شريكاً في صنع الحضارة الإنسانية، وتدعيم الاستقرار والسلام العادل والشامل في المنطقة^٦، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام (بيروت ٢٠٠٠). ويأتي إقرار الدستور التونسي الجديد، بما يتضمّنه من اعتراف بحرية الضمير وبالحرّيات الأخرى، والمساواة بين المرأة والرجل، ليعطي أملاً بمستقبل عالمنا العربي.

٣٢- حادي عشر، الحرص على ضمان متابعة تنفيذ خلاصات مجموعة الدعم الدولية للبنان، المتعلقة بدعم الاستقرار فيه، وتعزيز اقتصاده، وتقوية قدرات الجيش اللبناني، والجهد القائم لمواجهة مشكلة النازحين السوريين.

٦ - المجمع الماروني: «الكنيسة والسياسة»، ف. ٤٠. «إنّ تجديد تجربة العيش المشترك لا يوقّر ضمناً لمستقبل اللبنانيين فحسب، بل يشكّل ضرورة لمحيطهم العربيّ، ويساعد في تجاوز هذه المرحلة الخطرة المسكونة بالحروب وبالصراعات على اختلاف أشكالها. من هنا ينبغي العمل على جعل التجربة اللبنانية، في صيغتها المتجدّدة، نموذجاً يمكن الاستفادة منه في العالم العربيّ، بوصفه نمطاً حضارياً في البحث عن العيش المشترك والترقيّ في مجتمعات تتميّز بالتنوّع والتعدّد، ومدخلاً لإعادة تعريف العروبة بوصفها رابطة حضاريّة تقرب بين العرب لا مشروعيّاً سياسيّاً يباعد بينهم، وبوصفها أيضاً مدخلاً لتجديد مساهمة العرب في الحضارة العالميّة. ويشكل هذا الأمر إسهاماً لبنانياً في إخراج العالم العربيّ من المخاض الحضاريّ العميق الذي يعاني منه، فهو عالم يبحث عن ذاته، وعن صيغة لوجوده، وعن موقع له في عالم اليوم، يستطيع من خلاله أن يكون عنصراً إيجابياً في صنع الحضارة الإنسانية، والمساهمة في تثبيت دعائم الإستقرار والسلام، إنطلاقاً من أصالة هويّته وفراة تراثه.»

الخاتمة



الخاتمة

٣٣- إن لبنان تجربة إنسانية فريدة في هذا العالم، والكنيسة المارونية لن تحيد أبداً عن هذا الرهان العظيم الذي تعتبره من صميم رسالتها الوطنية، وسوف تظلّ تحتّ من دون كلل اللبنانيين، ولا سيما المسؤولين في ما بينهم، على أن يجعلوا من هذه التجربة رهاناً ناجحاً، عبر بناء فعلي للدولة القائمة على الميثاق والإنتاجية، والتي تصنع خير كل مواطن، وتُعطي وطننا القاعدة الصلبة لينطلق منها في تحقيق رسالته، عملاً بقول الطوباوي البابا يوحنا بولس الثاني: «إن لبنان هو أكثر من بلد. إنه رسالة حرية، ونموذج في التعددية، للشرق كما للغرب.»^٧

عن كرسيّنا في بركي، في ٥ شباط ٢٠١٤.



٧ - البابا يوحنا بولس الثاني، رسالة إلى جميع أساقفة الكنيسة الكاثوليكية، ٧ أيلول ١٩٨٩.



المحتوى

٤	مُقدِّمة
٨	أولاً : الثوابت الوطنية
٩	١ - العيش المشترك
١٠	٢ - الميثاق الوطني
١١	٣ - الصيغة
١٢	ثانياً : الهواجس الراهنة
١٣	١ - هاجس الوضع الراهن
١٤	٢ - قضايا مُصَّصلة
١٤	أولاً، عدم الوضوح في تحديد «المصلحة الوطنية المشتركة العليا»
١٤	ثانياً، تكبيل المؤسسات الدستورية وrehنها بخيارات الأفرقاء
١٤	ثالثاً، عرقلة تكوين السلطة
١٥	رابعاً، إقحام لبنان في قضايا الجوار
١٥	٣ - حياد لبنان
١٦	ثالثاً : أسس الإنطلاق نحو المستقبل
١٨	١ - المصلحة الوطنية العليا
١٨	٢ - الحوار الداخلي
١٨	٣ - التأكيد على الميثاق
١٩	العودة إلى جوهر الميثاق
١٩	التمسُّك بأبعاد صيغة «لا شرق ولا غرب»
١٩	خدمة محيطه المشرقي والعربي
١٩	إصرار لبنان على أحقية القضية الفلسطينية

١٩	وجوب إحلال السلام في سوريا
٢٠	الإنفتاح والتواصل مع العالمين العربي والدولي
٢٠	٤- التأكيد على صون الدستور والتقيّد به
٢٠	أولاً، الحفاظ على المكتسبات الدستورية
٢٠	ثانياً، الإلتزام الجدّي ببناء الدولة العادلة والقادرة والمُنْتَجة
٢١	ثالثاً، الإلتزام بتفعيل عمل المؤسسات الدستورية
٢١	رابعاً، إنفتاح لبنان على قوة أبنائه في الانتشار
٢١	خامساً، يبقى انتخاب رئيس جديد للجمهورية الشرط الأساس
٢٢	رابعاً - تحديد الأولويات
٢٣	أولاً، إستكمال بناء سلطة الدولة
٢٣	ثانياً، وضع قانون إنتخابي نيابي جديد
٢٣	ثالثاً، إقرار اللامركزية الإدارية الموسّعة وتطبيقها
٢٣	رابعاً، استكمال تطبيق اتفاق الطائف
٢٤	خامساً، تأليف حكومات كَفِيّة
٢٤	سادساً، الإهتمام بالشباب
٢٤	سابعاً، تعزيز مساهمة المرأة
٢٥	ثامناً، تحفيز المواطن
٢٥	تاسعاً، العمل على إصلاح إدارة الدولة
٢٥	عاشرًا، تعزيز إسهام لبنان
٢٥	حادي عشر، مجموعة الدعم الدولية للبنان
٢٦	الخاتمة

